

توقيف أحد أقطاب الإعلام يتحول إلى تجاذب سياسي في تونس

قضية الفهري تتعلق بفساد شركة إنتاج تسببت في خسائر للتلفزيون التونسي

أثارت قضية توقيف سامي الفهري صاحب قناة "الحوار التونسي" ضجة كبيرة في الأوساط الإعلامية، رغم أن القضية ليست جديدة وتتعلق بوجود شبهة جرائم غسل أموال ومخالفة القوانين في شركة إنتاج خاصة، وفيما يحاول الدفاع القول بوجود شبهة سياسية حول القضية، إلا أن السلطات القضائية تؤكد اتهامات الفساد والحق ضرر بمؤسسة حكومية.

تونس - أعلن القضاء التونسي الأربعاء توقيف قطب الإعلام وصاحب قناة "الحوار التونسي" سامي الفهري لمدة خمسة أيام على ذمة النيابة في شبهة تتعلق بتبييض أموال وفساد.

وقال المتحدث باسم المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة سفيان السليطي إن النيابة أذنت بإيقاف مدير القناة سامي الفهري ووكيل شركة "كاكتوس برود" المنتجة للبرامج والمصادرة من قبل الدولة.

كما أذنت بإيقاف المتصرفة القضائية المكلفة بإدارة الشركة منذ قرار مصادرتها إبران ثورة 2011 وسقوط حكم الرئيس الراحل.

وأضاف السليطي "سيخضع الموقوفون الثلاثة للتحقيق لمدة خمسة أيام لوجود شبهة جرائم غسل أموال ومخالفة القوانين".

شركة «كاكتوس» التي يملك الفهري جزءاً منها احتكرت لسنوات قبل الثورة إنتاج برامج الترفيه للتلفزيون الرسمي

وأضاف الصيد أن النيابة العمومية تصرفت بمفردها، بداية بتجريح السفر عن موكله ثم عبر قرار الاحتفاظ به، بإعطاء الإذن بمداهمة شركة "كاكتوس" ومنزل المتهم وتفتيشه.

وأضاف الصيد في المنشور في المنشور أن "الأبحاث انطلقت الثلاثاء مع سامي الفهري في الصباح الباكر ودامت حوالي 13 ساعة متواصلة، ولم يكن الموضوع حول كاكوتوس ما قبل الثورة بل كانت الأستلة حول الشراكة مع سليم الرياحي وكييفية فض الخلاف بين الطرفين حول شركة ايت برود".

وأشار إلى أن العشرات من عناصر الأمن شنوا حملات مداومة وتفتيش بمقر الشركة وقناة الحوار ومنزل سامي الفهري، وتسائل "تري عما كانوا يبحثون؟ مخدرات؟ أسلحة؟... على كل هم لم يعثروا على شيء من هذا القبيل... لكنني أظن أنهم يبحثون عن شريط تسجيل التحقيق الخاص بتمويلات حركة النهضة، عموماً حتى هذا لم يجدوه".

وبعد أن أثارت القضية ضجة واسعة في وسائل الإعلام التونسية، أوضح الناطق الرسمي باسم القبط القضائي

سفيان السليطي معلومات أخرى حول حقيقة ما جرى، وقال في تصريحات إعلامية إن النيابة العمومية اتخذت جملة من القرارات في قضية سامي الفهري الأخيرة، من بينها تجريح (حظر) السفر على 10 أشخاص لم يكشف عن هوياتهم.

وأضاف السليطي أن الاحتفاظ بسامي الفهري يتعلق بشكوى تم رفعها لدى النيابة العمومية بالقبط القضائي الاقتصادي والمالي من قبل المكلف العام بنزاعات الدولة في حق وزارة المالية وبالتحديد لجنة التحقق في الإفلاك المصادرة، على خلفية شبهة إبرام عقود مع شركات إنتاج مخالف للترتيب والقوانين الجاري بها العمل وشبهة

ويأتي قرار التوقيف بعد أسبوع واحد على قرار أصدره القضاء يحظر السفر على الفهري.

وكان التلفزيون الرسمي التونسي تقدم قضية ضد شركة "كاكتوس" التي كان يملكها صهر الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وهو بلحسن الطرابلسي الفار خارج البلاد، لاتهامها بفساد مالي واستغلال تجهيزات المؤسسة العمومية مما الحق بها أضراراً مالية جسيمة.

وسامي الفهري الذي أسس في 2011 قناة "التونسية" الخاصة، كان قبل ذلك منتجاً وشريكاً للطرابلسي وقد وضعت حصته في شركة كاكوتوس (51 بالمائة) تحت إدارة متصرف قضائي.

وعلى مدى سنوات قبل الثورة احتكرت "كاكتوس" إنتاج برامج الترفيه

دعونا نتخيل استطلاعاً للرأي نجريه مع حكام أسقطتهم الثورات، وحكام ينتظرون أن تسقطهم ثورات تجري في بلدانهم؛ نوجه لهم سؤالاً واحداً: ما هو الشيء الذي تمنيتم أنه لم يوجد؟

الجواب، واحد لا يتغير: الإنترنت، وما رافقها من مواقع للتواصل الاجتماعي.

خلال السنوات العشر الأخيرة برزت الإنترنت بوصفها سلاحاً فعالاً للتحرير ونشر المعلومات، سواء كانت مفيدة أو ضارة. بالطبع، الفضائيات لعبت أيضاً الدور نفسه، ولكنه مقارنة بتأثير الإنترنت، دور محدود يمكن السيطرة عليه.

حكام الأمم مارسوا القمع والتكثير والتعذيب في ظل غياب المعلومات. يوم كان تنقل الأخبار صعباً، وإن تنقلت كانت تتنقل ببطء شديد، وإن وصلت تصل متأخرة. الخبر اليوم ينتشر بسرعة البرق، وأحياناً أسرع، لأنه أصلاً مواقع على الإنترنت، وأخرى سجلت في استوديوهات بعض الفضائيات.

انفضاض واحتجاجات كثيرة حدثت في الماضي، في سوريا والعراق والجزائر ومصر والسودان... وغيرها كثير، كنا نسمع عنها، ولكن بعد أن يتم قمعها.

هل تعتقدون أن البوعزيزي هو أول شاب حرق نفسه في تونس؟ البوعزيزي لم يكن أول المنتحرين حرقاً، سبقه كثيرون، لم تصلنا أخبارهم.

الذي نقل الخبر انقطاع الخدمة عن عشرات الملايين من المستخدمين، في

بغداد وفي البصرة وكربلاء ومراكز سكانية أخرى.

وبدأت الحكومة العراقية قطع خدمة الإنترنت، بصورة شبه مستمرة تقريباً، منذ مطلع الشهر الماضي، في مسعى للتأثير على زخم الاحتجاجات عبر حجب المعلومات. ولم يتسن الوصول إلى خدمات الإنترنت سوى من خلال شبكة افتراضية خاصة، تقوم بإخفاء موقع الجهاز المستخدم للولوج إلى الإنترنت.

ويقول عراقيون إن الحكومة العراقية عمدت لذلك بهدف منع نشر ما يبث انتهاكات القوات الأمنية وتعاملها العنيف مع المحتجين، والحد من وضع العالم الخارجي في صورة ما يحدث على الأرض، ومنع التواصل بين المنتظرين.

رغم ذلك، نجح البعض، بوسائل مختلفة، في تحميل صور وفيديوهات تفصح ممارسات الحكومة. وتحذروا عن أشخاص من دول مجاورة اخترقوا الحدود وشاركوا في عمليات قمع للمنتظرين.

وقال نشطاء في تغريدات متفرقة إن عدداً من هؤلاء الأشخاص تخفوا في



التوقيف الثاني لسامي الفهري بعد سنوات

ما تتمنى ألا يؤثر ذلك على سير القناة حفظاً على توازن المؤسسة". في المقابل عبرت النقابة عن عدم استغرابها لإيقاف المتصرفة القضائية وذكرت بأن النقابة كانت قد قدمت قضية جزائية ضد هذه الأخيرة وما زالت تنتظر قرار المحكمة وذلك إثر منحه المتصرفة القضائية في استديوهات شركة كاكوتوس المصادرة إلى قناة تلفزيونية خاصة دون اللجوء إلى المناقصة في تحد صارخ للقانون.

ويحذر الكثير من المتابعين للوسط الإعلامي التونسي منذ سنوات من الخطر الذي يمثله التداخل بين وسائل الإعلام و"المال الفاسد" وبين وسائل الإعلام ولوبيات السياسة والمال، الأمر الذي

تسبب بفوضى في قطاع الإعلام وجعله من الانتهاكات والخروج عن المعايير المهنية في بعض القنوات التلفزيونية. وكانت قضية سجن رجل الأعمال ومؤسس قناة "نسمة" نبيل القروي قد هزت الرأي العام في تونس، علماً أنه كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية التي حل فيها ثانياً وتم إطلاق سراحه قبل انتهاء الحملة الانتخابية للدورة الثانية.

ومنذ انتخاب قيس سعيد، استأذ القانون والوفاق الجديد على السياسة، رئيساً للبلاد الشهر الماضي، أعادت الحكومة بالتنسيق مع الرئاسة إطلاق حملة مكافحة الفساد وأعلنت تدقيقاً مالياً شمل وزارة الخارجية وشركات عامة.

غسيل الأموال، وأوضح أنه تم تكليف فرقة الأبحاث الاقتصادية والمالية بالبحث في القضية وأنها استمعت للثلاثاء على امتداد أكثر من 12 ساعة إلى المتهمين.

وكشف أنه تم اطلاع النيابة العمومية على نتائج أعمال المكافحات والأوامر التي أذنت بالاحتفاظ بسامي الفهري والمتصرفة القضائية ووكيل الشركة، لافتاً إلى أن زوجة سامي الفهري بقيت في حالة إطلاق سراح.

ومن جهته أعلن لسعد خذر رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب التلفزيونات الخاصة في تونس عن أسفه الشديد لما آلت إليه الأمور، وأضاف "وبقدر ما تعبر الغرفة عن قلقها لأخر التطورات بقدر

عشرات الآلاف من الأبرياء بالسجون من بينهم صحافيون". وتابع "لم نُصع السنوات التي قضيتها في السجن سدى أبداً! لم أسمح لها أن تضع".

وأصدرت المحكمة حكماً بالسجن عشر سنوات ونصف السنة بحق التان، ولكنها طلبت الإفراج عنه ووضعه تحت المراقبة القضائية لأنه أضحى أكثر من ثلاث سنوات في السجن.

وحكمت المحكمة كذلك على الصحافية نازلي إيليجاك بالسجن ثمان سنوات وتسعة أشهر بعد إلغاء حكم الإفراج عنها المؤبد بحقها، كما أمرت بالإفراج عنها ووضعها تحت المراقبة القضائية.

وقالت المحكمة إنه كان يجب عدم محاكمتها بتهمته المشاركة في الانقلاب الفاشل، ولكن بتهمته "مساعدة جماعة إرهابية" التي تتضمن حكماً أخف.

وأوصت الكاتبة إيليجاك، في تصريحات إعلامية عقب الإفراج عنها، بعدم نسيان من مازالوا بالسجن، قائلة "أسأل الله أن يمنح القوة لمن ظلوا في السجن من زميلاتي".

وقال الكاتب التان في تصريحات مماثلة "لا يمكنني أن أسعد بخروجي من السجن، بسبب بقاء الصحافيات في المعتقلات".

إجراءات كثيرة ابتكرتها الحكومات للسيطرة على ما ينشر، لم تنجح في تقيد نشاط المغردين والمدونين، في العراق وفي مصر، حيث تم اللجوء إلى وسائل سريعة، ورسائل خارجية باهظة الثمن، لالتفاف على الحجب. وعندما بدأ حجب فيسبوك تحرك العراقيون سرياً لتنزيل تطبيقات الـ"تي.بي.ان".

وبدأ آخرون بنشر التفاصيل عن التظاهرات في قسم تعليقات شبكة "سينمنا"، وهو تطبيق يث برامج ومسلسلات ذات شعبية في العراق. لعبة القمط والفار سستيم، وسبق الإنترنت دعوا للحكام، إن ناصبوا شعوبهم العدا، وصديقا لهم إن انحازوا إلى شعوبهم.

صورة متظاهرين، واندسوا بين الجموع، وقاموا باختطاف أكثر من شخص من وسط التظاهرات. وانتشرت على مواقع فيسبوك وتويتر وإنستغرام وسوم شهادات مشاركات كبيرة من داخل وخارج العراق.

وتتنوع طرق الحكومات في التصدي لأنشطة المغردين والمدونين، ما بين الحجب الكامل للإنترنت أو الجزئي، أو تعمد تقليل سرعة الإنترنت، وهو أمر يحدث بشكل منتظم في مصر، بحسب ما أفاد مغردون مصريون، خصوصاً بعد انتشار فيديوهات الفنان والمقاوم المصري محمد علي، الذي تحدث عن فساد واسع النطاق.

وعقب اندلاع الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، حجب النظام المصري أكثر من 500 موقع إخباري، وأقر البرلمان حزمة من القوانين المشددة الخاصة بالممارسات على الإنترنت، أدت إلى اعتقال الكثيرين.

ويعول عراقيون إن الحكومة العراقية عمدت لذلك بهدف منع نشر ما يبث انتهاكات القوات الأمنية وتعاملها العنيف مع المحتجين، والحد من وضع العالم الخارجي في صورة ما يحدث على الأرض، ومنع التواصل بين المنتظرين.

رغم ذلك، نجح البعض، بوسائل مختلفة، في تحميل صور وفيديوهات تفصح ممارسات الحكومة. وتحذروا عن أشخاص من دول مجاورة اخترقوا الحدود وشاركوا في عمليات قمع للمنتظرين.

وقال نشطاء في تغريدات متفرقة إن عدداً من هؤلاء الأشخاص تخفوا في

صحافيان تركيان يطالبان بزملائهما المعتقلين

أنقرة - توجه كاتبان تركيان أفرج عنهما الإثنين من السجن، إلى الرأي العام، مطالبين بعدم نسيان الصحافيين الذين مازالوا خلف القضبان.

وقضى الصحافي أحمد التان والصحافية نازلي إيليجاك 3 سنوات في السجن على خلفية اتهامهما بتقديم الدعم لجماعة رجل الدين فتح الله غولن، المتهم من قبل أنقرة بتدبير الانقلاب المزمع عام 2016.

وأوصت الكاتبة إيليجاك، في تصريحات إعلامية عقب الإفراج عنها، بعدم نسيان من مازالوا بالسجن، قائلة "أسأل الله أن يمنح القوة لمن ظلوا في السجن من زميلاتي".

وقال الكاتب التان في تصريحات مماثلة "لا يمكنني أن أسعد بخروجي من السجن، بسبب بقاء الصحافيات في المعتقلات".

إجراءات كثيرة ابتكرتها الحكومات للسيطرة على ما ينشر، لم تنجح في تقيد نشاط المغردين والمدونين، في العراق وفي مصر، حيث تم اللجوء إلى وسائل سريعة، ورسائل خارجية باهظة الثمن، لالتفاف على الحجب. وعندما بدأ حجب فيسبوك تحرك العراقيون سرياً لتنزيل تطبيقات الـ"تي.بي.ان".

وبدأ آخرون بنشر التفاصيل عن التظاهرات في قسم تعليقات شبكة "سينمنا"، وهو تطبيق يث برامج ومسلسلات ذات شعبية في العراق. لعبة القمط والفار سستيم، وسبق الإنترنت دعوا للحكام، إن ناصبوا شعوبهم العدا، وصديقا لهم إن انحازوا إلى شعوبهم.

ويقول عراقيون إن الحكومة العراقية عمدت لذلك بهدف منع نشر ما يبث انتهاكات القوات الأمنية وتعاملها العنيف مع المحتجين، والحد من وضع العالم الخارجي في صورة ما يحدث على الأرض، ومنع التواصل بين المنتظرين.

رغم ذلك، نجح البعض، بوسائل مختلفة، في تحميل صور وفيديوهات تفصح ممارسات الحكومة. وتحذروا عن أشخاص من دول مجاورة اخترقوا الحدود وشاركوا في عمليات قمع للمنتظرين.

وقال نشطاء في تغريدات متفرقة إن عدداً من هؤلاء الأشخاص تخفوا في

بغداد وفي البصرة وكربلاء ومراكز سكانية أخرى.

وبدأت الحكومة العراقية قطع خدمة الإنترنت، بصورة شبه مستمرة تقريباً، منذ مطلع الشهر الماضي، في مسعى للتأثير على زخم الاحتجاجات عبر حجب المعلومات. ولم يتسن الوصول إلى خدمات الإنترنت سوى من خلال شبكة افتراضية خاصة، تقوم بإخفاء موقع الجهاز المستخدم للولوج إلى الإنترنت.

الإنترنت عدو الحكام رقم واحد

بغداد وفي البصرة وكربلاء ومراكز سكانية أخرى.

وبدأت الحكومة العراقية قطع خدمة الإنترنت، بصورة شبه مستمرة تقريباً، منذ مطلع الشهر الماضي، في مسعى للتأثير على زخم الاحتجاجات عبر حجب المعلومات. ولم يتسن الوصول إلى خدمات الإنترنت سوى من خلال شبكة افتراضية خاصة، تقوم بإخفاء موقع الجهاز المستخدم للولوج إلى الإنترنت.

ويقول عراقيون إن الحكومة العراقية عمدت لذلك بهدف منع نشر ما يبث انتهاكات القوات الأمنية وتعاملها العنيف مع المحتجين، والحد من وضع العالم الخارجي في صورة ما يحدث على الأرض، ومنع التواصل بين المنتظرين.

رغم ذلك، نجح البعض، بوسائل مختلفة، في تحميل صور وفيديوهات تفصح ممارسات الحكومة. وتحذروا عن أشخاص من دول مجاورة اخترقوا الحدود وشاركوا في عمليات قمع للمنتظرين.

وقال نشطاء في تغريدات متفرقة إن عدداً من هؤلاء الأشخاص تخفوا في

بغداد وفي البصرة وكربلاء ومراكز سكانية أخرى.

وبدأت الحكومة العراقية قطع خدمة الإنترنت، بصورة شبه مستمرة تقريباً، منذ مطلع الشهر الماضي، في مسعى للتأثير على زخم الاحتجاجات عبر حجب المعلومات. ولم يتسن الوصول إلى خدمات الإنترنت سوى من خلال شبكة افتراضية خاصة، تقوم بإخفاء موقع الجهاز المستخدم للولوج إلى الإنترنت.

ويقول عراقيون إن الحكومة العراقية عمدت لذلك بهدف منع نشر ما يبث انتهاكات القوات الأمنية وتعاملها العنيف مع المحتجين، والحد من وضع العالم الخارجي في صورة ما يحدث على الأرض، ومنع التواصل بين المنتظرين.

رغم ذلك، نجح البعض، بوسائل مختلفة، في تحميل صور وفيديوهات تفصح ممارسات الحكومة. وتحذروا عن أشخاص من دول مجاورة اخترقوا الحدود وشاركوا في عمليات قمع للمنتظرين.

وقال نشطاء في تغريدات متفرقة إن عدداً من هؤلاء الأشخاص تخفوا في

بغداد وفي البصرة وكربلاء ومراكز سكانية أخرى.



ألتان يتنفس الحرية